

تنمية السياحة الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة

الدكتور: ياسين العايب

أستاذ محاضر قسم - ب - جامعة الجزائر 03.

ملخص:

يعرف المشروع الجوارى للتنمية الريفية المدمجة على أنه تحديد برنامج للعمليات التنموية ضمن إطار المرافقة التي تقوم بها الإدارة الغير مركزية لفائدة سكان المناطق الريفية الذين يبادرون بتحديد وتنفيذ العمليات التنموية بهدف تحسين دخولهم وظروف معيشتهم بصفة مستديمة. والسياحة الريفية واحدة من أهم النشاطات التي تسعى الدولة لتنميتها وتطويرها من أجل زيادة مساهمتها في خلق مناصب الشغل وتثبيت السكان المحليين في أقاليمهم، فمن هذا المنطلق يمكن ان يضم المشروع الجوارى أنشطة سياحية بطريقة مباشرة ، كما يمكن أن يهدف إلى تنمية السياحة الريفية بطريقة غير مباشرة من خلال ضمه لأنشطة فلاحية وزراعية و عمله على تطويرها بهدف استخدامها كمنتج سياحي.

Résumé :

Le PPDRI a pour but la programmation des opération de développement dans le cadre de l'accompagnement de l'administration non centralisé pour le compte des habitants des zones rurales , ces habitants qui ont l'initiative de déterminer et exécuter ces opérations pour améliorer leurs revenus et leurs conditions de vie d'une façon durable. Le tourisme rurale considéré comme la plus importante activité soutenu et développé par l'état pour augmenter sa participation à la création d'emploi et fixer les habitants locales dans leurs zones , donc le PPDRI peut contenir des activités touristiques indirectement , il a aussi pour but le développment du tourisme rurale indirectement à travers son attachement aux activités agricoles et faire les développer pour son utilisation comme un produit de tourisme.

مقدمة:

تتبنى السياسة الجديدة للتنمية الريفية رؤية حديثة لمفهوم التنمية الريفية في الجزائر تختلف تماما عن الرؤى السابقة، كما أنها تعتمد على مقاربات مفاهيمية للتنمية وأدوات جد مبتكرة تحظى بتأييد واسع على المستوى الدولي، فالأمر يتعلق بتغيير جذري في هذه المفاهيم والأدوات. من بين الأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة، اعتماد مقاربات التنمية والمبادئ التي تركز عليها (المقاربة المشاركة، الإقليمية، المدمجة، اللامركزية...)، إن أداة التدخل التي من خلالها تنفذ الإجراءات والنشاطات المسطرة في سياسة التنمية الريفية السابقة الذكر، هي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، وهي مشاريع مدمجة، متعددة القطاعات تهدف إلى استقرار الأسر الريفية وتوفير الظروف المناسبة لعودة النازحين بهدف دعم النشاطات الاقتصادية للريفيين، تنمية نشاطات جديدة (السياحة الريفية) وتحسين تسيير الموارد الطبيعية، يتمحور الدعم الاقتصادي للمناطق الريفية عن طريق السياحة الريفية حول عدد من العوامل منها إزالة المعوقات التي تعترض الفعالية السياحية لهذه المناطق، وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي، وتكامل المنتج السياحي بحيث يكون متناسبا مع المواصفات المطلوبة، بجانب تناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها للمرافق الأخرى داخليا وخارجيا. وتحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة المفاهيم السياحية البيئية المتطورة، وأن يتناسب الهدف مع الموارد والإمكانات السياحية المتاحة، وتوفر الخبرات السياحية المتخصصة.

1- عرض سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) :

قبل أن تظهر في شكلها الحالي عرفت سياسة التجديد الفلاحي والريفي عدة مراحل من الاستشارة والتشخيص (2002) حتى تعميمها واعتمادها (2010-2014) كما يلي:

شكل رقم 01: مراحل تطور سياسة التجديد الريفي:

المرحلة السابعة (2009-2014): تعميم تطبيق PRAR / المخطط الخماسي

(2010-2014) من خلال عقد النخاعة Contrats de performance

المرحلة السادسة (2008): مرحلة توطيد وتدعيم تنفيذ هذه السياسة

المرحلة الخامسة (2007): مرحلة نموذجية (PHASE PILOTE) لتطبيق

PRAR

المرحلة الرابعة (2006): تقديم مشروع سياسة التجديد الفلاحي والريفي للحكومة وتأسيس CNDR و اللجان الولائية CDRW وتبني الرئيس لـ PRAR في أكتوبر 2006

المرحلة الثالثة (2004-2005): الشروع في تجربة SNDRD وإعداد

استراتيجيات ولأنية للتنمية الريفية المستدامة SWDRD

المرحلة الثانية (2003-2004): صياغة مشروع استراتيجية وطنية للتنمية

الريفية المستدامة (SNDRD)

المرحلة الأولى (2002-2003): تشخيص ، استشارة ، دراسات ومعاينات للميدان ...

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات MADR

ففي سنة 2002 وبتنصيب الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية على مستوى وزارة الفلاحة، بدأ العمل على إعداد هذه السياسة، حيث لم يكن من السهل صياغة استراتيجية موجهة لعالم ريفي يتميز بالصعوبة وتنوع مشاكل التنمية به كما سبق وأشرنا، بالإضافة إلى قلة إن لم نقل انعدام المعطيات الخاصة به، وأمام هذه الوضعية ماذا يمكن أن نعمل من أجل تنمية وإحياء المناطق الريفية؟ هل يجب أولا معرفة الوسط الريفي وجمع المعطيات لتشخيصه بدقة مع أخذ الوقت الكافي لذلك دون تدخل وبعدها يتم صياغة المقاربة المناسبة للتنميته؟ إن كان كذلك كيف يتم الاستجابة للحاجات المستعجلة للسكان الريفيين الذين عانوا طويلا من التهميش والحرمان؟ أم هل يتم صياغة سياسة نظرية مستعجلة كسابقاتها وفي الأخير لا تحقق الأهداف المرجوة؟

إن الحل الذي وجدته مصالح الوزارة المنتدبة هو توجيه تدخلات الدولة إلى المناطق الريفية الأكثر حرمانا وإعطائها صفة الأولوية والاستعجال من خلال مشاريع نموذجية، وفي نفس الوقت الشروع في دراسات لمختلف الأقاليم والأسر الريفية عبر كافة التراب الوطني.

فالخطوة الأولى كانت توسعة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي تم اعتماده سنة 2000 ليشمل التنمية الريفية (PNDAR) سنة 2002، من خلال وضع حيز التنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، وهي مشاريع مدمجة ومتعددة القطاعات تهدف إلى استقرار السكان الريفيين وعودة النازحين إلى أراضيهم. فكانت هذه الخطوة تجربة لتدخل الدولة في الوسط الريفي بانتهاج مقاربات جوارية، مشاركاتية، لامركزية ومدمجة من خلال انجاز PPDR1500 بين (2003-2006) تمهيدا ومرجعا لصياغة سياسة تنمية ريفية فعالة يمكن اعتمادها عبر مختلف الفضاءات الريفية.

من جهة أخرى، كانت هناك دراسات لمختلف البلديات الريفية تنتج من طرف BNEDER و CENEAP لصالح MDDR والتي شملت مختلف الجوانب الطبيعية، الاجتماعية والاقتصادية... والتي سمحت بتصنيف مختلف البلديات الريفية بالاعتماد على عدة مؤشرات أهمها مؤشر التنمية الريفية المستدامة (IDRD)، كما كانت تبذل جهود فكرية من أجل معرفة المقاربات والاجراءات المنهجية التي يجب انتهاجها وذلك بالتشاور وإشراك مختلف الفاعلين المحليين، الخبراء الوطنيين ومستشارين وخبراء دوليين.

بعد كل هذا، في سنة 2004 تم اصدار مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والتي حددت التوجهات الكبرى لتدخل الدولة في الوسط الريفي (الأهداف والمبادئ، المحاور الرئيسية، أدوات التدخل، إطار التشاور والتمويل...) والتي اعتمدت فكرة PPDR كأداة التدخل المناسبة في الوسط الريفي، وانطلاقا منها

تقوم كل ولاية بصياغة استراتيجية التنمية الريفية الخاصة بها مع الأخذ بعين الاعتبار الفرص التي تمتلكها والصعوبات التي تواجهها.

وبعد عامين من تنفيذ SNDRD تمت صياغة سياسة التجديد الريفي في صيف 2006 وتمت المصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية للتنمية الريفية CNDR، وعليه أصبحت التنمية الريفية من بين الأولويات الوطنية وفي ديسمبر 2006 تم إعداد برنامج لدعم التجديد الريفي خلال الفترة (2007-2013)، حيث اعتبرت سنة 2007 كفترة تجريبية لانجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI)، في حين خصصت سنة 2008 لتوطيد فكرة PPDRI وتعميمها من خلال عقود النجاعة (2009-2014).

أهداف ورؤية سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

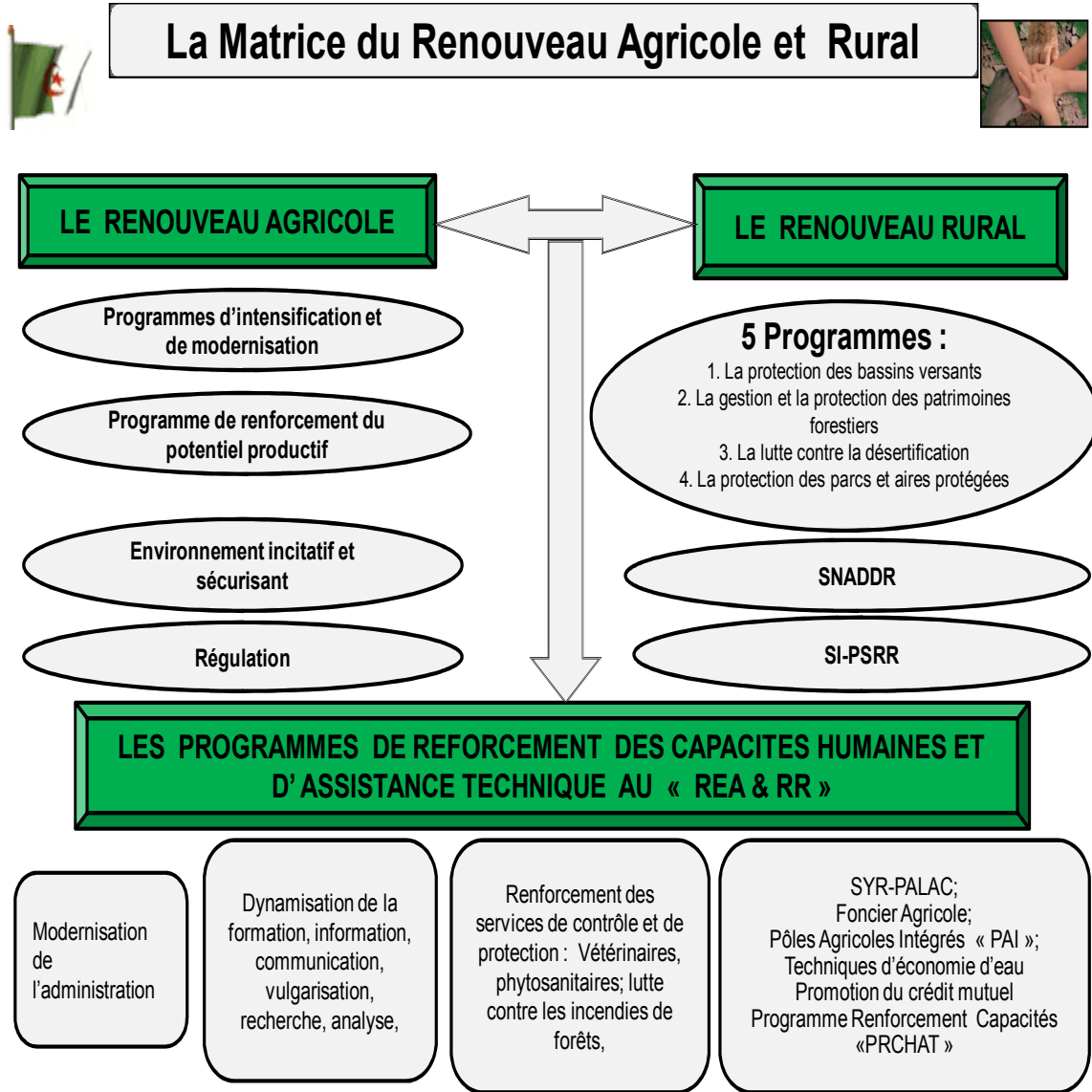
تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي رمت إليه السياسات المتعاقبة منذ الاستقلال والمتمثل في التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه السياسة في (MADR, Présentation de la PRAR en Algérie, 2010):

- التحسين المستمر للأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية
- مكافحة التصحر وحماية الموارد الطبيعية
- ضمان التحسن المستمر لشروط المعيشة للسكان الريفيين وتنويع دخولهم

ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز متكاملة هي: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

شكل رقم 02: ركائز سياسة التجديد الريفي

المصدر: www.minagri.dz**الركيزة 1: التجديد الريفي:**

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة، متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل، من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

يستهدف التجديد الريفي الذي هو أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه ومداه كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والانتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال، السهوب والصحراء).

يقوم برنامج التجديد الريفي على أربع برامج رئيسية هي (Le Renouveau Rural) (MDDR, (CNDR), (2006):

- مكافحة التصحر (la lutte contre la désertification)
- معالجة الأحواض الدافقة (traitement des bassins versants)
- تسيير وتوسيع الموروث الغابي (la gestion et l'extention du patrimoine forestier)
- المحافظة على الأنظمة الطبيعية (conservation des écosystèmes naturels).

الركيزة 02: التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي للبلاد بصفة دائمة. فهو يشجع تكثيف وعصرنة الانتاج في مقاربة شعبة "filier", إن الهدف الذي تسعى إليه هذه الركيزة هو ادماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو داخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي. ولقد تم اعتبار عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع ذات أولوية: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيض، البطاطا، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور والشتائل. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012)

الركيزة 03: برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين لعبها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم. ويهدف هذا البرنامج إلى (MADR, Présentation de la PRAR en Algérie, 2010):

- عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية
- استثمار هام في البحث والتكوين والارشاد الفلاحي من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحولها السريع في الوسط الانتاجي
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاطلي القطاع
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

وتتمثل مختلف اشكال تقوية القدرات البشرية في:

التكوين، خبرة استشارية متخصصة، مرافقة جوارية مدعمة، تشخيص ومتابعة تنظيمية لتطوير وعصرنة الأشكال المختلفة لتنظيم الأطراف المؤثرة في تنمية القطاع، دراسات بحث وتنمية، أنظمة الإعلام الإحصائي، اليقظة الاستراتيجية، الاتصالات.

بالإضافة إلى الركائز السابقة تستند سياسة التجديد الفلاحي والريفي على إطار تحفيزي يشمل على أدوات مطورة ومستعملة من طرف الإدارة منها (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، 2012):

- الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات المطلوبة
- ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع الفلاحي
- تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي
- ميكانيزمات ضمان الحماية والرقابة باسم كل مواطن
- تنشيط الفضاءات المختلطة لبرمجة، تنسيق، متابعة وتقويم السياسات والبرامج.
- بناء على ما سبق يمكن استخلاص أن أهم النقاط التي تترجم سياسة التجديد الفلاحي والريفي هي:
- وضع نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع
- إطلاق برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني
- إطلاق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والبرامج الجوارية لمكافحة التصحر
- وضع قانون التوجيه الفلاحي، مدعم بالقانون المحدد لكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة والصادر في 2010
- إنشاء المستثمرات الجديدة للفلاحة وتربية المواشي من خلال استصلاح الأراضي الخاصة والتابعة للأمالك الخاصة بالدولة عن طريق الامتياز
- سهولة الحصول على القروض للمستثمرين الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المدمجين في الفروع الفلاحية (قرض الرفيق، قرض الاستثمار التحدي، صندوق ضمان الاستثمار الفلاحي)
- وضع آليات القروض المصغرة وادماج المتخرجين الجدد في القطاع
- تطوير وتحديث شعبة المكننة الفلاحية.

II- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI):

يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة أهم الأدوات المعدة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وتحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهذا بلعبه دور موحد للطاقات المجندة في هذا الإطار لتحقيق العمليات المبرمجة وتفعيل مشاركة السكان في عملية التنمية.

أ- المشاركة: إن صياغة وتحديد برنامج للعمليات التنموية على مستوى إقليم معين في إطار اللامركزية والعمل الجوّاري، يتطلب التواصل وتبادل المعطيات بين السكان المحليين والإدارة اللامركزية، بهدف تحديد محور النشاطات الاقتصادية الأساسية للسكان المعنيين وأيضاً من أجل أن يكون البرنامج التنموي الموضوع مدعماً ومُعززاً للجهود التنموية التي يبذلها السكان الريفيين. (FERROUKHI, S.A. et BENTERKI, N. (2003).

ج- الاندماج القطاعي: حيث يقوم المشروع الجوّاري بتجميع أهداف برامج الدولة ويعمل على ربط السياسات القطاعية الموجودة لمراقبة الديناميكية الإقليمية في سيرورة مستدامة لتجعلها اقتصاديا ناجحة واجتماعيا مقبولة.

د- **الحكومة المحلية للأقليم:** يمثل اليوم مفهوم التنمية الريفية أحد أهم عناصر الحوكمة المحلية وباعتبار المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المدمجة أداة أساسية لتحقيق أهدافها ضمن منهجية المشاركة، إذ يتوجه إلى إشراك كل الفاعلين المحليين العموميين والخواص كما يمكن من تجنيد السكان المحليين لتسيير مختلف المشاكل المحلية تجسيدا لمبدأ العمل الجوّاري ولا مركزية القرار وهو ما يمثل قاعدة حقيقية لتأسيس حوكمة محلية للأقليم.

بتبنيه لأسلوب المشاركة كوسيلة أساسية لضمان الانخراط الجماعي للسكان ومختلف الفاعلين على مستوى الاقليم في جميع مراحل تحقيق العمليات التنموية، يتضمن PPDRي الأليات والطرق التي تسمح بفتح المجال لكل المؤسسات ،التنظيمات والكفاءات للمشاركة والمساهمة من أجل رفع التحديات التنموية الراهنة والمستقبلية في الأقاليم الريفية.

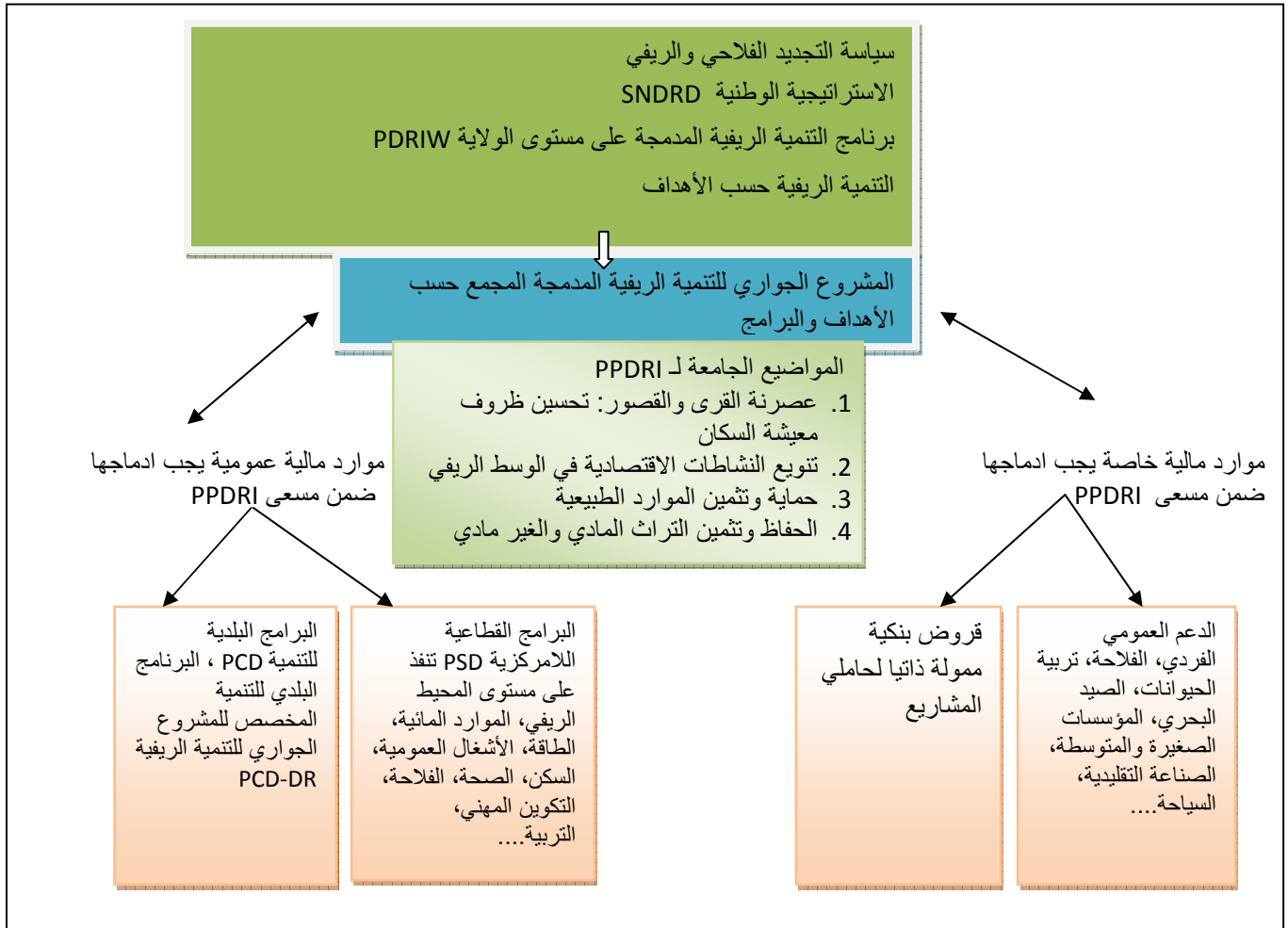
فالمقاربة المشاركة التشاركية واللامركزية تهدف إلى تحديد المحور الاقتصادي الأساسي للمجموعات السكانية الريفية، وإعداد بصفة تشاركية فيما بين المصالح التقنية اللامركزية، الإدارة والمواطنين الريفيين برنامج الاجراءات الذي يعمل على تقوية ومساندة جهود الاسر داخل محيطهم) H  l  ne Rey-Valette et Martine Antona,

(2009). وتأخذ المشاركة هنا عدة صيغ: مشاركة بالمشورة والتعاون، مشاركة تفاعلية، مشاركة في تحمل التكاليف، مشاركة في التأطير.

كما نلمس أيضا المقاربة المندمجة بين القطاعات (l'approche intersectorielle) في المشروع الجوّاري للتنمية الريفية المدمجة، فمن بين الاسس التي يقوم عليها كما سبق ان ذكرنا الاندماج القطاعي، فمحاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي منسجمة مع الاستراتيجية العامة للدولة وتدخل ضمن السياسات الاقليمية والقطاعية وتشمل ثلاث محاور مترابطة:

- الاستثمارات الكبرى: تتمثل في المنشآت الكبرى، الطرق، شبكات المياه، الاتصال ...
- السياسات القطاعية: تهتم بالقطاعات الاقتصادية الفلاحة والصيد البحري، الصناعة السياحة والصناعات التقليدية....
- العمل الاقليمي: يتميز بالتقارب المندمج بين القطاعات ويقوم بتجنيد مختلف فاعلي الاقليم (الفاعلين الإقتصاديين، الادارات اللامركزية، الخدمات، الصحة، التعليم...)

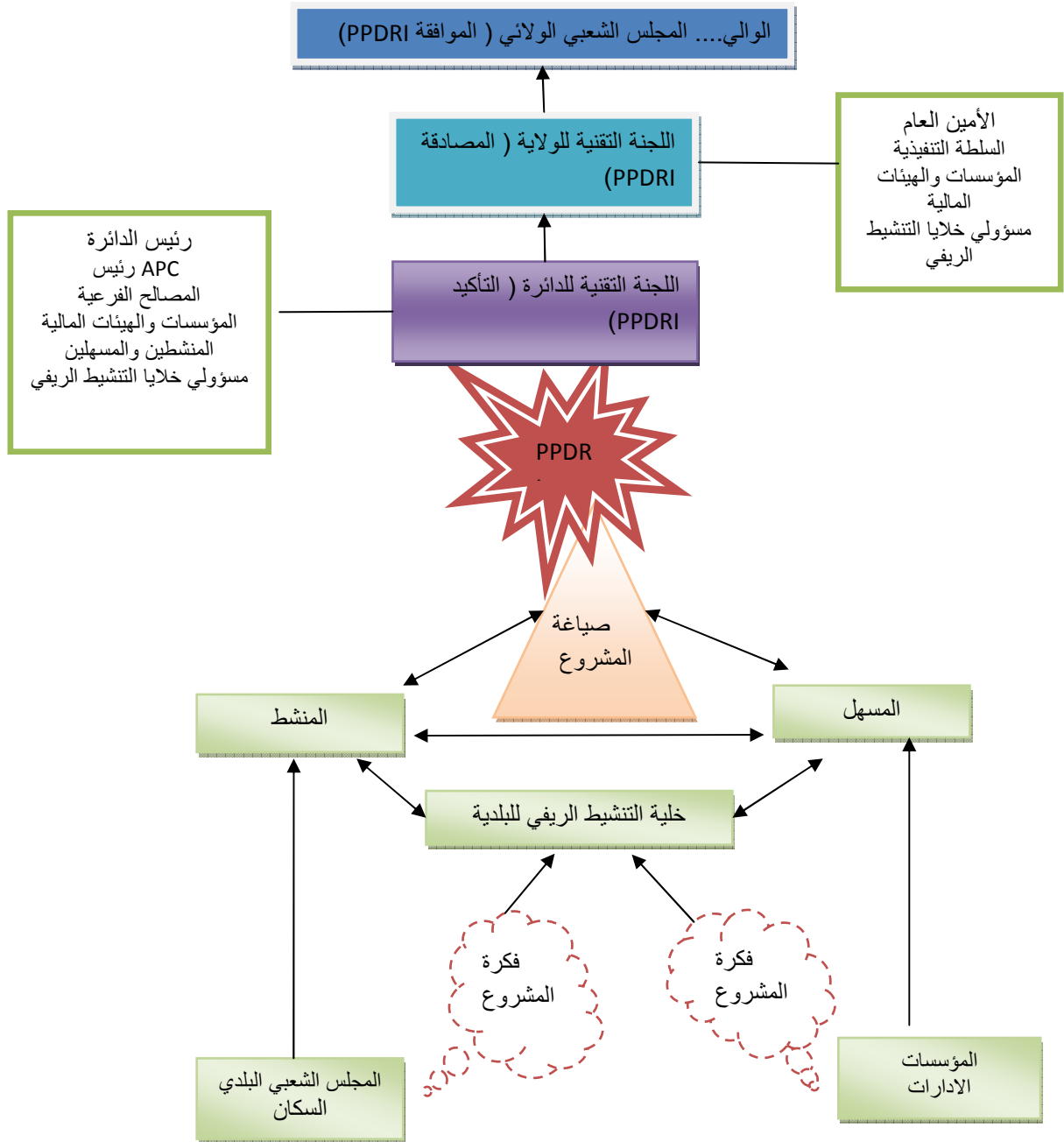
شكل رقم 03: المقاربة المندمجة لـ PPDRI



المصدر: MDDR, CNDR, 2006, Approche méthodologique pour la mise en œuvre des PPDRI

فالمشروع الجواري للتنمية للتنمية الريفية المدمجة يعتمد على المقاربات الحديثة المستعملة في التخطيط للتنمية فبالإضافة إلى المقاربة المشاركة والمدمجة فهو يتم بطريقة تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى (démarche ascendante) عكس ما كان يطبق في السابق.

شكل رقم 04: المقاربة المشاركة لـ PPDRI



المصدر: www.minagri.dz موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

IV- تنمية السياحة الريفية :

إن ممارسة السياحة في الوسط الريفي كانت منذ فترة طويلة وخاصة في الدول المتقدمة غير ان الدراسات في هذا المجال قليلة ومتأخرة وهذا بسبب المشاكل التي يعاني منها الأوساط والسكان الريفيين وخاصة النزوح الريفي نحو المدن، لكن حاليا ومع انتشار التلوث والضوضاء والضغط الذي تعاني منه المدن والتجمعات الحضرية أصبحت الأقاليم الريفية هي البديل والخيار الأمثل للبحث عن الراحة والاستجمام. وتضم السياحة الريفية مجموع العرض السياحي الموجود في الوسط الريفي وهي نشاطات ابداعية لا توجد في المدينة تتعلق بالنشاط الفلاحي أساسا هذا من جهة، ومن الجهة اخرى الطلب من طرف سكان المدن ومحبي اكتشاف الريف وأغواره.

أنواع السياحة في المناطق الريفية:

يوجد عدد من أشكال أو صور السياحة في المناطق الريفية يتحدد بناء عليها طبيعة الأنشطة التي يمكن أن ترتبط بها:

أ - السياحة الزراعية (agrotourisme) :

وهي ترتبط إلى حد بعيد بهدف محدد للزيارة، التي قد تكون زيارة بدون إقامة أو إقامة لفترة محدودة بهدف التعرف على عملية الزراعة ، تنسيق الزهور (تنسيق الزهور) كيفية زراعة وتنسيق الزهور والنباتات وصيانتها(، دراسة الحيوانات المرتبطة بالبيئة الزراعية وكيفية التعامل معها... إلخ ، وغالبا ما يكون الهدف من هذه النوعية من السياحة هو العملية التثقيفية أو التعليمية (Pascale Marcotte et autres, 2006).

ب - سياحة المزارع (tourisme à la ferme) :

وهي نوعية خاصة من المزارع التي ترتبط بصورة أساسية بالطبيعة ومقوماتها ، حيث تتم بها العمليات الزراعية بطريقة عضوية ، وترتبط زيارة هذه النوعية من المزارع بعدة جوانب ، قد يكون من أجل الاسترخاء و الاستمتاع بالصورة الزراعية والتنزه في المزرعة مع إمكانية الإقامة بها، قد يكون من أجل العودة إلى الخدمات والمأكولات الطبيعية الصحية بعيدا عن المواد الصناعية ، وغالبا ما تكون عناصر الإقامة في هذه المشروعات محدودة بما لا تزيد عن أربعة أو خمسة وحدات إقامة على الأكثر (Michel Bonneau, 1984).

ت - السياحة الريفية البيئية (écotourisme rural) :

وهي تعني بصورة أساسية المجتمع الريفي بجميع عناصره : الزراعة، السكان المحليين، الحيوانات، الأنشطة الريفية المحلية، ... ، كما تتضمن إقامة المخيمات ورحلات الصيد وإقامة الأسواق الحرفية البيئية والعروض الثقافية المحلية والفولكلور الشعبي المحلي ورحلات التنزه.... إلخ (Laurens Lucette, 1993) .

فوائد السياحة في المناطق الريفية:

للسياحة الريفية مزايا اقتصادية وتنموية عدة منها (أكرم عاطف رواشدة، 2009):

- خلق فرص العمل من إنشاء للمرافق السياحية وإعداد المرشدين السياحيين وتنوع الاقتصاد المحلي في المناطق الريفية.
 - تدعيم التواصل الثقافي والتفاهم بين الشعوب وفك العزلة عن المناطق الريفية،
 - زيادة اهتمام السلطات بالمناطق الريفية وإنجاز استثمارات ومرافق لم تكن لتتجز لولا السياحة الريفية.
 - خلق المرافق الترفيهية.
 - حماية التراث الطبيعي.
 - إعطاء الفرصة لتوطيد وثثبيت استدامة العمليات البيئية الطبيعية أو عمليات النظام البيئي الطبيعي عن طريق حماية الموارد البيئية، من خلال حفظ الاستقرار والتوازن البيئي ووقايتها من الانقراض.
 - إحياء الصناعات التقليدية وتنشيط المعارف المحلية le savoir faire local.
- V- المشاريع الجوارية المدمجة وتنمية السياحة الريفية:**

كما سبق وذكرنا فإن أهم المحاور التي يدور حولها الـ PPDRI تنوع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي والسياحة الريفية واحدة من أهم النشاطات التي تسعى الدولة لتنميتها وتطويرها من أجل زيادة مساهمتها في خلق مناصب الشغل وثثبيت السكان المحليين في أقاليمهم، فمن هذا المنطلق يمكن ان يضم المشروع الجوارى أنشطة سياحية بطريقة مباشرة ، كما يمكن أن يهدف إلى تنمية السياحة الريفية بطريقة غير مباشرة من خلال ضمه لأنشطة فلاحية وزراعية و عمله على تطويرها بهدف استخدامها كمنتج سياحي (السياحة الزراعية)، فالثنائية (زراعة - سياحة) يمكن أن تكون فعالة من خلال هذه الأداة كما يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تنمية الأقاليم الريفية. كما نجد أيضا أن معظم الأقاليم الريفية في الجزائر وخاصة الساحلية منها تمتلك موارد مائية هائلة (سدود، أنهار، بحيرات....) مما يساعد على القيام بنشاط تربية المائيات واستغلال هذه المشاريع في القيام بالصيد التقليدي (pêche artisanale) و الذي يعتبر واحد من أهم أنشطة السياحة البيئية، من جهة أخرى المشروع الجوارى يهدف إلى حماية وتنشيط الموارد الطبيعية والحفاظ وتنشيط التراث المادي والغير مادي وهي من أهم الأسس التي تقوم عليها السياحة الريفية. ومن خلال المقاربات المشاركة والمندمجة التي يقوم عليها المشروع الجوارى يمكننا معرفة خصائص كل اقليم ريفي وتشخيصه لمعرفة نوع السياحة الريفية الذي يتناسب والمقومات والموارد التي يحتويها. بناء على ما سبق يمكننا أن نستخلص أن المشروع الجوارى للتنمية الريفية المدمجة أداة فعالة لاقامة مشاريع تشمل عدة قطاعات (multisectoriel): سياحة- زراعة-صيد بحري- ثقافة- موارد مائية ... ويكون لها دور كبير في حل المشاكل المحلية وتطوير الأقاليم المنشأة بها.

وسائل دعم السياحة البيئية في المناطق الريفية

يتمحور الدعم الاقتصادي للمناطق الريفية عن طريق السياحة الريفية حول عدد من العوامل منها إزالة المعوقات التي تعترض الفعالية السياحية لهذه المناطق، وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي،

وتكامل المنتج السياحي بحيث يكون متناسبا مع المواصفات المطلوبة، بجانب تناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها للمرافق الأخرى داخليًا وخارجيًا.

وتحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة المفاهيم السياحية البيئية المتطورة، وأن يتناسب الهدف مع الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة، وتوفر الخبرات السياحية المتخصصة.

ومن أهم وسائل دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة نذكر : (Lequin Marie, 2001)

- الاهتمام بالبعد البيئي كمفهوم محوري لدعم اقتصاد المناطق الريفية، والتركيز على ديمومة هذا الجانب.

- حصر وإحصاء وتوثيق الموارد والمقومات السياحية بمناطق الدولة، في إطار قاعدة بيانات معلوماتية وترويجها محليًا وخارجيًا.

- تشجيع السياحة الريفية كأساس لتطوير صناعة السياحة، خاصة وأنها تمثل جزءًا مهمًا من السياحة بمفهومها الشامل، وتقلل من التسرب السياحي المتمثل في الإنفاق السياحي المباشر للخارج.

- الاهتمام بتوفير وتطوير مقومات السياحة الراقية التي تتمثل في البنية الأساسية من طرق وماء وكهرباء وصرف صحي في مناطق الجذب السياحي.

- الاهتمام بإنجاز التجهيزات الضرورية والمرافق الكفيلة بضمان سلامة البيئة وجمالية المناطق السياحية ومحيطها الريفي.

- وضع دليل سياحي شامل وخرائط شاملة مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية، وخرائط لأماكن الآثار والمتاحف يسير على هديها ويسترشد بها السائح المحلي والأجنبي.

- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع السياحة الريفية، وإتاحة الفرص الاستثمارية أمامه للاستثمار في هذا المجال.

- التركيز على توعية المواطنين بمختلف المناطق الريفية للدولة، بأهمية السياحة البيئية وتوضيح حجم الفوائد من وراء هذا النشاط.

- ضرورة دعم الحرف اليدوية السياحية والتذكارية بما يخدم البيئة السياحية وينشط الموارد المالية لسكان المناطق، وللدولة.

- التوسع في المحميات الطبيعية ومساحاتها، والتشدد في حمايتها، خاصة النادرة والمهددة بالانقراض، والاهتمام بإنشاء المشاريع السياحية حولها بما يخدم سكان المنطقة ويزيد مواردهم المالية.

- الاهتمام بالتعليم السياحي بإنشاء الكليات والمعاهد الخاصة بالسياحة الريفية في مناطق الجذب السياحي.

- التركيز على تحقيق تكافؤ الفرص بين المناطق الريفية للدولة في إنشاء مشاريع السياحة البيئية

خاتمة:

ومن هنا يمكن أن تساعد السياحة البيئية على التنمية الإقليمية للدولة باعتبارها مصدرا للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي الريفية، مما يقلل فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة، ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم، حيث يقلل نزوحهم إلى المناطق الحضرية وزيادة فرص العمل للإطارات المحلية. ويقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن هذا النزوح، ويساعد على التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة، مما يقلل الضغط على الخدمات في المدن الكبيرة في مجالات التعليم والصحة والإسكان، فضلا عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية.

قائمة المراجع:

- 1- Michel Bonneau, Tourisme et loisirs en milieu rural en France, Revue de Géographie de Lyon, 1984/1-2
- 2- Laurens Lucette, Les démarches de qualité en tourisme rural : un nouvel enjeu pour l'avenir, In: Revue de géographie alpine, 1993, Tome 81 N°2. pp. 147-165
- 3- Vitte Pierre, Tourisme en espace rural : le territoire à l'épreuve. In: Revue de géographie alpine. 1998, Tome 86 N°3. pp. 69-85
- 4- Desmichel Pascal, Réalité économique et perception sociale du tourisme en milieu rural fragile. Analyse à travers l'exemple de trois territoires pyrénéens. In: Revue de géographie alpine. 2000, Tome 88 N°3. pp. 51-63.
- 5- MADR, Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014. Novembre 2010.
- 6- Pascale Marcotte, Laurent Bourdeau et Maurice Doyon, « Agrotourisme, agritourisme et tourisme à la ferme, Une analyse comparative », Téoros 2006, mis en ligne le 01 mai 2011, consulté le 12 octobre 2013. URL : <http://teoros.revues.org/1091>

- 7- Hélène Rey-Valette et Martine Antona, **Gouvernance et gestion intégrée du littoral : l'exemple des recherches françaises** » La revue électronique en sciences de l'environnement, vol. 9, n° 1, 2009.
- 8- Lequin Marie, **écotourisme et gouvernance participative**, presses de l'Université du Québec, 2001
- 9- Bourdeau-Lepage Lise, **Développement durable et gouvernance des territoires** 'Compte rendu de colloque (Cergy-Pontoise, 29 août?2 septembre 2007), Natures Sciences Sociétés, 2009/2 Vol. 17, p. 197-199
- 10- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **مسار التجديد الفلاحي والريفي** ، عرض وآفاق ، ماي 2012
- 11- Slimane BEDRANI et Foued CHERIET, **quelques éléments pour un bilan d'un demi siècle de politiques agricoles et rurales**, *Les cahiers du CREAD n°100-2012*
- 12- Ministre Délégué Chargé du Développement Rural (MDDR), (2003). **Conception et mise en oeuvre du Projet de Proximité de Développement Rural (PPDR). Guide de procédures**» . Algérie, 89 p.
- 13- Ministre Délégué Chargé du Développement Rural (MDDR), (2004). **Stratégie Nationale de Développement Rural Durable. Projet** ». Algérie, juillet 2004, 44p.
- 14- Ministre Délégué Chargé du Développement Rural (MDDR), Commission Nationale de Développement Rural (CNDR), (2006). **Le Renouveau Rural** ». Algérie, Août 2006, 211p.
- 15- MDDR, Commission Nationale de Développement Rural (CNDR), (2006). **Approche méthodologique pour la mise en oeuvre des PPDR** ». Algérie, Novembre 2006, 21p.
- 16- FERROUKHI, S.A. et BENTERKI, N. (2003). **Le développement rural durable: Expériences et perspectives dans les économies en transition : Le cas de l'Algérie** ».

In Options Méditerranéennes, Série A N°54 «Nouvelles stratégies pour un développement durable dans les pays méditerranéens. Le développement rural à différents niveaux de gouvernance. La dimension nationale.», pp. 49-61.

17- BAKER, JL. (2000). « Évaluation de l'impact des projets de Développement sur la pauvreté. Manuel à l'attention des pratiques. Banque Mondiale, Washington - États-

Unis d'Amérique, 65 p.

18- أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية الأسس والمرتكزات، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009 ، ص19.

19- موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: www.minagri.dz